

**الى السيدة الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

تفعيل البرمجة الميزانياتية المستجيبة للنوع الاجتماعي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

يعتبر النهوض بوضعية المرأة من أهم الإصلاحات التي حرص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله على مباشرتها منذ السنوات الأولى لاعتلائه عرش أسلافه المنعمين، بدءا باعتماد مدونة الأسرة، وتكريس المساواة بين الجنسين وإلزام الدولة بالسعي لتحقيق مبدأ المناصفة في إطار دستور 2011.

وفي هذا السياق، يندرج إطلاق ورش الميزانية المستجيبة للنوع منذ سنة 2002، والذي تم تكريسه قانونيا وعلى مستوى البرمجة الميزانياتية وآليات التقييم، ولا سيما بإصدار القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، ليعرف مسلسل تفعيل دمج البعد المرتبط بالنوع الاجتماعي في تدبير المالية العمومية دفعة هامة أسفرت عن تقدم ملموس تؤكد التقارير الصادرة في هذا الشأن، ومنها على وجه الخصوص التقرير المرفق بمشروع قانون المالية حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع.

وبناء عليه، نسألكم السيد الوزير المحترم عما يلي:

- ما هو الأثر الفعلي حسب التقدم الحاصل في التطبيق الفعال والناجع للميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي من طرف القطاعات الوزارية؟
- وما هو تفسيركم لتباين درجة انخراط هذه القطاعات في تطبيق الميزانية المراعية لبعد النوع؟
- وكيف ستقومون بتدارك التأخر الحاصل في تملك كافة القطاعات المعنية لآليات تفعيل هذا الورش وتطبيقه على الوجه الأمثل؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

لطيفة لبليح